او غير ذلك وليس هناك الا ان يحسب نفس الامر حتى يكون تماثلهما
او تضادهما وبينهما في الحقيقة ولا يلزم من الاثنينية المتماثلة او المتضادة
الا التماثل المتوهم او التعارض ولا يترتب عليه المقصود انتهى كلامه
ولا يخفى فساده اما اولا فلان وجود الاتحاد لا يستلزم
وجود الخط بالفعل لانه المراد بالاتحاد ما يقبل التقسيم بحيث
يوجد تارة واحدا تارة اثنين فلانه الكلام خارج عن الامر المحدد في
الجهات الثلث اشد بعدا وان النظر الذي هو المراد بالصورة
الجسمية عن افراده لانه طبيعة نوعية والوصف خارج عنها واما
ثالثا فلانه الاثنينية واقعة بين المتصل والمنفصل في الكلام
فيها واحق انه لا فساد في ذلك الجواب بعد تسليم نوعية الجسمية
وسياتي الكلام فيها ان شاء الله تعالى ليس له وجه ظاهر توضيحه
هذا القول انه يقال المراد بالجسم المبحوث عنه هاهنا هو الجسم
الكمي واذ فيه الاختلاف وعبارة الحد والا لزم الجزء بمعناه

اليه فانه لم يتعرض لكونه الا في اجساما اي يطلق عليه
الانفصال فسره بذلك لئلا يتوهم تنافيه لما سيجيء من ان
الصورة لا يجوز ان تكون قابلة للانفصال اذ الفصل في
كل بوضع يخصه لانه الاتصال لازم للممتد قد يقال الاتصال
والانفصال ليسا الا من عوارض الصورة الجسمية وهاهنا
وانعدام ذات الجسم اي الصورة الجسمية عند الانفصال ثم قال يجوز
انه لا يكون الجسم ذا صورة متصلا ولا منفصلا كما ذكره الاشراقيون
فلا يلزم من الانفصال عدم ذات ذلك المتصل بل يلزم زوال
وصف الاتصال واقول في اثبات اتصال الجسم تقويته لمذهب
الشيخ بين انه افراد الجواهر لذاتها مستغنية عن الموضوع
لانه العقل اذا لاحظها بذواتها من غير اعتبار امر خارج عنها
يحكم بانها ليست من احوال شيء والجوهر مشترك للاجسام في
هذا المعنى والاجسام بالذات متباينة لذوات الجواهر فلا يدرك الجسم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)